الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

مجال التعاون الثنائي
Area of bilateral cooperation

المساء EL MASSA
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

أكد أنها حققت قفزة نوعية في القطاع الفلاحي.. المهدي وليد:

الجزائر مستعدة لتقاسم تجربتها مع الجانب العماني

اعتبر وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، الطبعة السابعة لمعرض عمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية، التي تشارك فيها الجزائر كضيف شرف، فرصة لتعزيز التعاون بين الجزائر وسلطنة عمان في مجالات الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات وإقامة شراكات من شأنها دعم حجم التبادلات التجارية بين البلدين.

س. م

أوضح الوزير، على هامش مشاركته، أول أمس، في الافتتاح الرسمي للمعرض المنظم بمسقط من 1 إلى 3 ديسمبر الجاري، أن هذه التظاهرة "تمثل فرصة وبداية عهد جديد في التعاون الجزائري-العماني في المجال الفلاحي". وأضاف أن مشاركة الجزائر بـ18 عارضا يعكس "الأهمية التي توليها الجزائر لسلطنة عمان الشقيقة"، مشيرا إلى أن الجزائر حققت قفزة نوعية في القطاع الفلاحي، لاسيما في الفلاحة الصحراوية، "حيث يأتي حاليا 50٪ من الإنتاج الفلاحي من أراض كانت سابقا عبارة عن كثبان رملية". وأكد الوزير استعداد الجزائر لتقاسم تجربتها مع الجانب العماني، لاسيما وأن البلدين يواجهان "تحديات مشتركة" يمكن أن يكون التعاون بشأنها مفيدا للطرفين.

وخلال الزيارة، استقبل الوزير وليد من طرف سمو الأمير أسعد بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي بسلطنة عمان، حيث جرى التطرق إلى العلاقات الثنائية وسبل الارتقاء بها إلى مستويات أعلى. كما عقد الوزير جلسة عمل مع نظيره العماني، سعود الحبسي والتقى رئيس مجلس الإدارة للشركة العمانية لاستثمارات الغذاء، منير المنيري، حيث تمت مناقشة فرص إقامة مشاريع استثمارية مشتركة وتطوير التعاون في مجالات مرتبطة بالأمن الغذائي.

الشعب
الصفحة: 04

مشاركا في معرض عمان الدولي للزراعة.. المهدي وليد:

الجزائر-مسقط.. عهد جديد للتعاون الفلاحي

أكّد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، أنّ الطبعة السابعة لمعرض عمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية، التي تشارك فيها الجزائر كضيف شرف، تعد فرصة لتعزيز التعاون بين الجزائر وسلطنة عمان في مجالات الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، وكذا لإقامة شراكات من شأنها دعم حجم التبادلات التجارية بين البلدين.

أوضح الوزير، في تصريح صحفي على هامش مشاركته في الافتتاح الرّسمي للمعرض المنظم بمسقط من 1 إلى 3 ديسمبر الجاري، رفقة وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه العماني، سعود الحبسي، والأمين العام لمجلس الوزراء العماني، بن محمد الحارثي، أنّ هذه التظاهرة «تمثل فرصة وبداية عهد جديد في التعاون الجزائري-العماني في المجال الفلاحي». وأضاف وليد أنّ مشاركة الجزائر بـ18 عارضا يعكس «الأهمية التي توليها الجزائر لسلطنة عمان الشقيقة»، مشيرا إلى أنّ الجزائر حقّقت «قفزة نوعية» في القطاع الفلاحي، لاسيما في الفلاحة الصّحراوية، حيث يأتي حاليا 50 بالمائة من الإنتاج الفلاحي من أراض كانت سابقا عبارة عن كثبان رملية، مؤكّدا استعداد الجزائر لتقاسم تجربتها مع الجانب العماني، لاسيما وأنّ البلدين يواجهان «تحديات مشتركة» يمكن أن يكون التعاون بشأنها مفيدا للطرفين.

وبعد معرض عمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية، موعدا إقليميا يجمع فاعلين ومهنيّين من مختلف دول المنطقة والعالم، ويتيح منصة لعرض أحدث التطورات في مجالات الغذاء والزراعة والصيد البحري وتربية المائيات وتقنيات تحويل الأغذية، كما يساهم في دعم التعاون والتبادلات التجارية والاستثمارية على المستويين الإقليمي والدولي.

وخلال الزيارة، استُقبل الوزير وليد من طرف سمو الأمير أسعد بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي بسلطنة عمان، حيث جرى التطرّق إلى العلاقات الثنائية وسبل الارتقاء بها إلى مستويات أعلى.

كما عقد الوزير جلسة عمل مع نظيره العماني، سعود الحبسي، على رأس وفدين من البلدين، جرى خلالها بحث فرص تعزيز الشراكة في مجالات الصيد البحري وتربية المائيات والزراعة الصحراوية والصناعات التحويلية. والتقى السيد وليد برئيس مجلس الإدارة للشركة العمانية لاستثمارات الغذاء، منير المنيري، أين تمّت مناقشة فرص إقامة مشاريع استثمارية مشتركة وتطوير التعاون في مجالات مرتبطة بالأمن الغذائي.

أخبار اليوم
AKHBARELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :02

"وليد" يشارك في افتتاح معرض عمان

أشرف وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، يوم الإثنين بمسقط (سلطنة عمان)، رفقة وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه لسلطنة عمان، سعود الحبسي، والأمين العام لمجلس الوزراء العماني، بن محمد الحارثي، على مراسم الافتتاح الرسمي للطبعة السابعة لمعرض عمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية، الذي تشارك فيه الجزائر كضيف شرف.

ويعد المعرض - المنظم بمركز المؤتمرات والمعارض بمسقط من 1 إلى 3 ديسمبر الجاري، بمشاركة 18 عارضا- موعدا إقليميا هاما يجمع فاعلين ومهنيين من مختلف دول المنطقة والعالم، ويتيح فضاء لعرض أحدث التطورات والابتكارات في مجالات الغذاء والزراعة والصيد البحري وتربية المائيات، فضلا عن تقنيات وعمليات تحويل الأغذية، حسب ما جاء في بيان للوزارة. كما يساهم في تعزيز التعاون والتبادلات التجارية والاستثمارية بين الحكومات والشركات والخبراء على المستويين الإقليمي والدولي، يضيف البيان.

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان
2ديسمبر، 2025

بهدف تعزيز التعاون ورفع المبادلات التجارية.. انعقاد منتدى الأعمال الجزائري العماني

بقلم:سراي اسلام

تم اليوم الثلاثاء، تنظيم منتدى رجال الأعمال الجزائري–العُماني، وذلك بمبادرة من وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات وبالتنسيق مع سفارة الجزائر بمسقط وغرفة التجارة والصناعة العُمانية.

وشهد المنتدى حضور ممثلين عن وزارات التجارة الخارجية وترقية الصادرات، الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، إلى جانب العارضين الجزائريين والمؤسسات الاقتصادية العُمانية المشاركة في فعاليات المعرض.

وخلال هذا اللقاء، قدّم مدير تطوير المبادلات التجارية، زهير موساوي، ممثل وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، مداخلة محورية استعرض فيها واقع المبادلات التجارية بين البلدين،

مؤكدًا على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبيرة المتاحة في مجالات المنتجات الفلاحية، والصناعات الغذائية، والأدوية البيطرية، وغيرها من القطاعات الواعدة التي تمثل فرصًا حقيقية لتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي.

كما شكّل المنتدى منصة عملية لبرمجة لقاءات ثنائية (B2B) بين رجال الأعمال الجزائريين والعُمانيين، بهدف خلق قنوات اتصال مباشرة وتطوير شراكات تجارية واستثمارية مشتركة،

بما يسمح بتجسيد طموحات البلدين في الارتقاء بحجم المبادلات التجارية إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة التي تجمع الجزائر وسلطنة عُمان.

وتم تنظيم المنتدى على هامش معرض عُمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية "عُمان أغروفود"، والذي شارك وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين وليد، في مراسم افتتاحه.

وفي سياق متصل، يواصل الجناح الجزائري، لليوم الثاني على التوالي، استقطاب عدد كبير من الزوار الذين أبدوا اهتمامًا لافتًا بالمنتجات الجزائرية المعروفة بجودتها وتميّزها،

خاصة في مجالات المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية، مما يعكس المكانة المتزايدة للصناعة الوطنية في الأسواق الإقليمية .

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID
يومية إخبارية وطنية
02 ديسمبر 2025 - 17:40

على هامش معرض "عُمان أغروفود" 2025.. تنظيم منتدى رجال الأعمال الجزائري–العُماني لتعزيز التعاون الاقتصادي

بقلم خالد زوبيري

نظّم، اليوم الثلاثاء، منتدى رجال الأعمال الجزائري-العُماني، بمبادرة من وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، وبالتنسيق مع سفارة الجزائر بمسقط، وغرفة التجارة والصناعة العُمانية.

ويأتي هذا على هامش معرض عمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية "عُمان أغروفود."

وشهد المنتدى حضور ممثلين عن وزارات التجارة الخارجية وترقية الصادرات، الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، إلى جانب العارضين الجزائريين والمؤسسات الاقتصادية العُمانية المشاركة في فعاليات المعرض.

وخلال هذا اللقاء، قدّم مدير تطوير المبادلات التجارية، زهير موساوي. ممثل وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، مداخلة محورية استعرض فيها واقع المبادلات التجارية بين البلدين. مؤكدًا على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبيرة المتاحة في مجالات المنتجات الفلاحية، والصناعات الغذائية، والأدوية البيطرية. وغيرها من القطاعات الواعدة التي تمثل فرصًا حقيقية لتعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي.

كما شكّل المنتدى منصة عملية لبرمجة لقاءات ثنائية (B2B) بين رجال الأعمال الجزائريين والعُمانيين. بهدف خلق قنوات اتصال مباشرة وتطوير شراكات تجارية واستثمارية مشتركة. بما يسمح بتجسيد طموحات البلدين في الارتقاء بحجم المبادلات التجارية إلى مستوى العلاقات السياسية الممتازة التي تجمع الجزائر وسلطنة عُمان.

وفي سياق متصل، يواصل الجناح الجزائري، لليوم الثاني على التوالي، استقطاب عدد كبير من الزوار الذين أبدوا اهتمامًا لافتًا بالمنتجات الجزائرية المعروفة بجودتها وتميّزها. خاصة في مجالات المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية. مما يعكس المكانة المتزايدة للصناعة الوطنية في الأسواق الإقليمية.

الثلاثاء 2 ديسمبر,2025 18:00

مسقط تحتضن منتدى أعمال جزائري عُماني

عبد الناصر حنو

احتضنت العاصمة العمانية مسقط، اليوم الثلاثاء، منتدى أعمال جزائري عماني خصص لبحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وذلك على هامش معرض عُمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية "عمان أغروفود"، وفق بيان صادر عن وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات.

وجمع المنتدى ممثلين عن وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. إلى جانب مؤسسات اقتصادية جزائرية وعمانية مشاركة في المعرض.

وفي مداخلته، قدم زهير موساوي، مدير تطوير المبادلات التجارية بالوزارة، قراءة شاملة لواقع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وعمان، مشدداً على ضرورة **استغلال الإمكانيات الكبيرة المتاحة خصوصاً في قطاعات الفلاحة، والصناعات الغذائية، والأدوية البيطرية. باعتبارها مجالات ذات قابلية كبيرة لتطوير شراكات حقيقية ورفع حجم المبادلات.**

كما أبرز موساوي أن تعزيز التعاون الاقتصادي كفيل بترقية العلاقات التجارية لتتناسب مع مستوى العلاقات السياسية الممتازة التي تجمع البلدين. وأتاح المنتدى عقد لقاءات مباشرة بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم العمانيين، في خطوة تهدف إلى خلق قنوات اتصال دائمة. وتطوير شراكات تجارية واستثمارية مشتركة من شأنها دفع المبادلات إلى مستوى أعلى وأكثر تنوعاً.

وقد مثلت هذه اللقاءات منصة عملية لتبادل الأفكار حول المشاريع المحتملة، والتطرق إلى آليات تسهيل الاستثمار في البلدين. بما يسهم في تحويل فرص التعاون إلى مشاريع ملموسة.

وبالتوازي مع المنتدى، واصل الجناح الجزائري المشارك في معرض" عمان أغروفود "استقطاب عدد كبير من الزوار خلال اليوم الثاني. حيث حظيت المنتجات الجزائرية خصوصاً المرتبطة بالقطاعات الفلاحية والصناعات الغذائية باهتمام لافت لجودتها وتميزها.

كما يعكس هذا الاهتمام المتزايد تعزيز مكانة الصناعة الوطنية في الأسواق الإقليمية. واستعداد المؤسسات الجزائرية للانفتاح أكثر على الشراكات الخارجية وتوسيع أسواقها التصديرية.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

أبرز أهمية الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في الصناعات الغذائية.. سفير بولندا:

الجزائر شريك رئيسي في إفريقيا

أكد سفير بولندا بالجزائر كرزيستوف كوبيتكو، أمس، رغبة مؤسسات بلاده في إقامة شراكات واعدة مع الجزائر التي باتت توفر فرص استثمارية مهمة في عدة ميادي، مذكرا بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الهامة في مجال الصناعات الغذائية بين مؤسسات البلدين خلال شهر أكتوبر الماضي.

زولا سومر

أوضح السفير خلال المهمة الاقتصادية الجزائرية – البولندية التي نظمتها السفارة بالجزائر، أن الاتفاقيات تم التوقيع عليها بعد المهمة الاقتصادية الأولى المنظمة لفائدة المؤسسات الجزائرية والبولندية منذ 3 أشهر، والتي تم خلالها التعريف بمناخ الأعمال بالجزائر وتنظيم لقاءات ثنائية بين رجال أعمال البلدين، توجت بتجسيد شراكة حقيقية في الصناعات الغذائية. وأضاف أن 14 مؤسسة تمثل أكبر الشركات البولندية مهتمة بالشراكة مع نظيراتها في الجزائر في مجالات متعددة كالمحروقات، البنى التحتية الطاقوية، الصناعة الكيماوية والمناجم، صناعة السفن والنقل البحري، البناء والأشغال العمومية، صناعة السيارات والآلات والتجهيزات الفلاحية، وكذا الصناعات الغذائية، حيث تأمل هذه المؤسسات، حسبه، في إيجاد أرضية اتفاق مع لتجسيد مشاريع مشتركة بمبدأ رابح – رابح.

وذكر السفير أن الجزائر تعد شريكا رئيسيا هاما في إفريقيا بالنسبة لبولندا التي ترغب في تعزيز التعاون الثنائي معها، باستغلال العلاقات الجيدة وتوافق وجهات النظر في عدة ملفات. وأوضح أن بولندا التي تصنف في المرتبة 6 اقتصاديا في الاتحاد الأوروبي والمرتبة 21 عالميا تحذوها إرادة قوية لتعزيز الشراكة الاقتصادية مع الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية التي باتت تمنح تحفيزات للمستثمرين.

من جهتها صرحت مديرة ترقية ودعم التبادلات الاقتصادية بوزارة الخارجية سهام نفعة أن حجم المبادلات بين البلدين بلغ 970 مليون دولار في 2024، وهو رقم لم يرق بعد، حسبها، إلى مستوى تطلعات الطرفين بالنظر لحجم الفرص المتاحة في التجارة والاستثمار، داعية مجلس الأعمال الجزائري – البولندي الذي يعقد دورته الثانية غدا الى وضع خارطة طريق عملية وتسطير أهداف ملموسة.

في ذات السياق ذكر رئيس مجلس الأعمال الجزائري – البولندي عن الجانب الجزائري قادة دينار أن اللقاءات الثنائية بين المؤسسات الجزائرية – والبولندية شملت قطاعات هامة مثل المناجم، السكك الحديدية، مواد البناء، التكنولوجيا، والصناعات الغذائية، بهدف الخروج بنتائج من شأنها أن تترجم الى مشاريع تمكن من توسيع النسيج الصناعي وتقوية التعاون الاقتصادي بين البلدين. أما رئيس المجلس عن الجانب البولندي جانوزس ويسنيوزكي فأكد أن العلاقات بين البلدين تعرف تقدما ملحوظا. وذكر بأن الجزائر وبولندا حدّدا منذ 2015 هدفا لرفع حجم المبادلات إلى 1 مليار دولار، غير أن هذا الهدف لم يتجسد الى يومنا، معربا عن أمله في أن تتوج اللقاءات بتجسيد شراكات مهمة ترفع مستوى التعاون الاقتصادي إلى مستوى العلاقات الاقتصادية التاريخية.

الحوار EL HIWAR
الصفحة: 04

بمشاركة 18 عارضا يمثلون مختلف المجالات

حضور جزائري قوي في معرض الزراعة والثروة السمكية بسلطنة عُمان

شهدت عاصمة سلطنة عُمان، مسقط، افتتاح الطبعة السابعة لمعرض عُمان الدولي للزراعة والثروة السمكية والأغذية، بمشاركة جزائرية قوية يقودها وزير الفلاحة والصيد البحري، ياسين وليد.

وفي بيان نشره وزير الفلاحة، على حسابه الرسمي "فيسبوك"، أكد على مشاركة الجزائر في هذا المعرض الذي تختتم فعالياته اليوم، بـ18 عارضا جزائريا يمثلون مختلف مجالات الصناعات الغذائية، الزراعة والصيد البحري. ووصف الوزير وليد هذا المعرض بـ "منصة إقليمية مميزة لاستعراض أحدث الابتكارات في مجالات الغذاء، الزراعة، الصيد البحري وتربية المائيات، وفرصة لتعزيز التعاون والتبادلات التجارية والاستثمارية بين الفاعلين من مختلف الدول".

وأجرى ياسين وليد، خلال هذا المعرض، لقاء مع أسعد بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون العلاقات والتعاون الدولي، حيث تطرقنا إلى آفاق تطوير العلاقات المتميزة بين الجزائر وسلطنة عمان، وسبل الارتقاء بالشراكة الثنائية إلى مستويات أعلى، خاصة في المجالات الفلاحية والبحرية والغذائية. كما عقد جلسة عمل مع الدكتور سعود الحبسي، وزير الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، على رأس وفدين من البلدين، تم خلالها بحث فرص تعزيز التعاون في مجالات الفلاحة، الصيد البحري، تربية المائيات، الزراعة الصحراوية والصناعات التحويلية، والاتفاق على تنظيم لقاء لرجال الأعمال الجزائريين والعمانيين غدا، لاستكشاف مشاريع استثمارية مشتركة ذات قيمة مضافة.

وخلال هذه الزيارة، التقى الوزير وليد، أيضا برئيس مجلس الإدارة للشركة العمانية لاستثمارات الغذاء، منير المنيري، حيث تطرقنا لفرص الشراكة في مجال الاستثمار الغذائي والتعاون بين المؤسسات الجزائرية والعمانية.

م. قاسم

الفلاحـــــــة

Agriculture

الثلاثاء 2 ديسمبر,2025 10:21

تسقيف أسعار الشعير والنخالة

بقلم: جبريل بوراس

أعلنت وزارة الفلاحة، اليوم الإثنين، عن حزمة إجراءات عاجلة لخفض تكاليف الإنتاج في شعبة المواشي وضبط سوق الأعلاف .بعد الارتفاعات المتتالية التي أثّرت على المربين وعلى أسعار اللحوم الحمراء.

وضبطت الوزارة سعر الشعير عند 3900 دج للقنطار مع ضمان توفره طوال السنة عبر تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، بعد أن تجاوزت أسعاره في السوق سقف 5000 دج. كما تم الإبقاء على السعر المدعم للشعير الموجه لإناث المواشي عند 2500 دج للقنطار، بهدف دعم تجديد الثروة الحيوانية.

وفي ما يتعلق بالأعلاف المركبة، أمرت الوزارة الديوان الوطني لتغذية الأنعام بتوفيرها بأسعار مؤطرة: 3150 دج للقنطار للأغنام و3300 دج للقنطار لتسمين الأبقار .مع التأكيد على ضمان الجودة وتوفير تركيبات متوازنة للمربين.

كما ضبطت الوزارة سعر النخالة عند 1800 دج للقنطار على مستوى جميع المطاحن. لتفادي التفاوت في الأسعار وتقليص هامش المضاربة.

وأوضحت وزارة الفلاحة أن هذه القرارات جاءت عقب لقاء وطني جمعها بممثلي شعبة اللحوم الحمراء والموالين والغرفة الوطنية للفلاحة. مؤكدة أن تنفيذها سيخضع للمتابعة والتقييم لضمان الاستقرار في السوق ودعم قدرات الإنتاج.

الحياة DZ
2025-12-02

وزارة الفلاحة تحدد أسعار بيع الشعير والأعلاف

أعلنت وزارة الفلاحة، اليوم الإثنين، عن سلسلة إجراءات عاجلة للتقليل من تكاليف الإنتاج في شعبة تربية المواشي وضبط سوق الأعلاف، بهدف دعم المربين وتعزيز إنتاج اللحوم الحمراء.

وأكد بيان الوزارة توفير مادة الشعير طوال السنة عبر تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، مع تحديد سعرها عند 3900 دج للقنطار لكبح المضاربة التي رفعت الأسعار إلى أكثر من 5000 دج.

كما تقرر الإبقاء على سعر الشعير المدعم الخاص بإناث المواشي بـ 2500 دج للقنطار دعماً للثروة الحيوانية.

وأمرت الوزارة الديوان الوطني لتغذية الأنعام بتوفير الأعلاف المركبة بأسعار تنافسية تُقدَّر بـ 3150 دج للقنطار للأغنام و 3300 دج للقنطار لتسمين الأبقار، لضمان أعلاف متوازنة وبجودة مضمونة للمربين.

وشملت الإجراءات كذلك ضبط أسعار النخالة عند 1800 دج للقنطار على مستوى جميع المطاحن لضمان توفر هذه المادة الأساسية واستقرار السوق.

وأوضحت الوزارة أن هذه القرارات جاءت عقب لقاء وطني جمعها بممثلي شعبة اللحوم الحمراء والموالين والغرفة الوطنية للفلاحة، مؤكدة أن تنفيذ هذه التدابير سيخضع للمتابعة والتقييم المستمر لضمان فعاليتها.

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية
الصفحة: 04

إجراءات جديدة لضمان استقرار أسعار الأعلاف وخفض تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء

أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في بيان لها، الاثنين المنصرم، عن جملة من الإجراءات الجديدة الهادفة إلى دعم شعبة تربية المواشي وتقليص تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء. وتشمل هذه الإجراءات توفير مادة الشعير طوال السنة على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، مع تسويقها بسعر تنافسي قدره 3900 دج للقنطار "بهدف وضع حد للمضاربة غير المشروعة التي أدت إلى ارتفاع كبير وغير مبرر في الأسعار، والتي تجاوزت في بعض الحالات 5000 دج للقنطار"، حسب المصدر ذاته. كما قررت الوزارة الإبقاء على سعر الشعير المدعم (الموجه لإنتاج المواشي فقط) بسعر 2500 دج للقنطار عبر جميع تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، وذلك حفاظا على الثروة الحيوانية الوطنية، ودعما للمربين وتشجيعا لهم على توسيع القطيع وتحسين جودة الإنتاج الحيواني، يضيف البيان. علاوة على ذلك، سيتم اعتماد إجراءات جديدة من قبل الديوان الوطني لتغذية الأنعام من أجل توفير علف مركب على مستوى وحداته الإنتاجية، مكون أساسا من النخالة والذرى والصوجا، بأسعار "تنافسية" تقدر ب 3150 دج للقنطار للأغنام و3300 دج للقنطار لتسمين الأبقار، بما يسمح للموالين بالحصول على أعلاف متوازنة وبجودة مضمونة. في سياق متصل، أشارت الوزارة في بيانها إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية جديدة تتعلق بمادة النخالة، من خلال توفيرها بسعر 1800 دج للقنطار لفائدة جميع الموالين على مستوى المطاحن، ضمانا لاستقرار السوق وتأمين توفر هذه المادة الأساسية في التركيبة العلفية الحيوانية. وأكدت الوزارة –حسب نفس المصدر– أن تنفيذ هذه الإجراءات "سيخضع للمتابعة والتقييم المستمرين من طرف مصالح الوزارة من أجل ضمان نجاعتها وتحقيق الأهداف المسطرة"، مجددة التزامها بمواصلة العمل بالشراكة مع كافة الفاعلين في القطاع من أجل تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتثمين الموارد الحيوانية الوطنية. وتأتي هذه الإجراءات في إطار الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى دعم وتنمية شعبة تربية المواشي وتعزيز إنتاج اللحوم الحمراء، لا سيما بعد اللقاء الوطني الذي جمع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بممثلي شعبة اللحوم الحمراء والموالين، إضافة إلى الغرفة الوطنية للفلاحة والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والذي خلص إلى ضرورة ضبط أسعار الأعلاف وضمان توفيرها بشكل مستمر للحفاظ على هذه الشعبة الاستراتيجية.

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة :05

لدعم شعبة تربية المواشي وتقليص تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء

إجراءات جديدة لضمان استقرار أسعار الأعلاف

أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عن جملة من الإجراءات الجديدة الهادفة إلى دعم شعبة تربية المواشي وتقليص تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء، مشيرة إلى أن هذه الإجراءات تشمل توفير مادة الشعير طوال السنة على مستوى تعاونيات الحبوب والبقول الجافة المنتشرة عبر كامل التراب الوطني، مع تسويقها بسعر تنافسي قدره 3900 دج للقنطار، "بهدف وضع حد للمضاربة غير المشروعة التي أدت إلى ارتفاع كبير وغير مبرر في الأسعار"، والتي تجاوزت في بعض الحالات 5000 دج للقنطار، كما قررت الوزارة الوصية الإبقاء على سعر الشعير المدعم (الموجه لإنتاج المواشي فقط) بسعر 2500 دج للقنطار عبر جميع تعاونيات الحبوب والبقول الجافة، وذلك حفاظا على الثروة الحيوانية الوطنية، ودعما للمربين وتشجيعا لهم على توسيع القطيع وتحسين جودة الإنتاج الحيواني.

علاوة على ذلك، سيتم اعتماد إجراءات جديدة من قبل الديوان الوطني لتغذية الأنعام من أجل توفير علف مركب على مستوى وحداته الإنتاجية مكون أساسا من النخالة والذرى والصوجا، بأسعار تنافسية تقدر بـ 3150 دج للقنطار للأغنام و3300 دج للقنطار لتسمين الأبقار، بما يسمح للموالين بالحصول على أعلاف متوازنة وبجودة مضمونة.

وأشارت الوزارة في بيانها إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية جديدة تتعلق بمادة النخالة من خلال توفيرها بسعر 1800 دج للقنطار لفائدة جميع الموالين على مستوى المطاحن ضمانا لاستقرار السوق وتأمين توفر هذه المادة الأساسية في التركيبة العلفية الحيوانية، كما أكدت أن تنفيذ هذه الإجراءات سيخضع للمتابعة والتقييم المستمرين من طرف مصالحها من أجل ضمان نجاعتها وتحقيق الأهداف المسطرة، مجددة التزامها بمواصلة العمل بالشراكة مع كافة الفاعلين في القطاع من أجل تعزيز الأمن الغذائي الوطني وتثمين الموارد الحيوانية الوطنية.

وتأتي هذه الإجراءات في إطار الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى دعم وتنمية شعبة تربية المواشي وتعزيز إنتاج اللحوم الحمراء، لاسيما بعد اللقاء الوطني الذي جمع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بممثلي شعبة اللحوم الحمراء والموالين، إضافة إلى الغرفة الوطنية للفلاحة والاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، والذي خلص إلى ضرورة ضبط أسعار الأعلاف وضمان توفيرها بشكل مستمر للحفاظ على هذه الشعبة الاستراتيجية.

ي.تيشات

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

2/12/2025

القمح يرتفع بالاتحاد الأوروبي على خلفية مناقصة جزائرية

قمح يتم تحميله على سفينة في فرنسا (رويترز)

ارتفعت أسعار القمح في بورصة يورونكست اليوم الثلاثاء، لتتعافى العقود من أدنى مستوياتها، إذ عززت مناقصة جزائرية آفاق الطلب، في حين شعر المتعاملون بالقلق وسط تجدد التهديدات التي تواجه الشحن في البحر الأسود على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية.

وزاد سعر القمح لشهر مارس/آذار المقبل، وهو العقد الأكثر نشاطا في بورصة يورونكست التي تتخذ من باريس مقرا لها، 1.2% إلى 190.75 يورو (221.14 دولارا) للطن، مبتعدا عن أدنى مستوى للعقد أمس الاثنين عند 186.75 يورو (216.76 دولارا).

وبعد تعرضها لضغوط بسبب ارتفاع التقديرات للمحاصيل في نصف الكرة الجنوبي، والتي من المقرر أن تزيد من حدة المنافسة على التصدير، وجدت "يورونكست" دعما في الأنباء التي أشارت إلى طرح الجزائر مناقصة لاستيراد القمح، مع تقديم العروض غدا الأربعاء.

كما أججت عناوين أنباء رئيسية المخاوف إزاء مخاطر الحرب على إمدادات الحبوب عبر البحر الأسود.

وأبلغت ناقلة ترفع العلم الروسي محملة بزيت دوار الشمس عن تعرضها لهجوم قبالة ساحل تركيا اليوم الثلاثاء، بينما هدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمنع وصول أوكرانيا إلى البحر ردا على هجمات أوكرانية على ناقلات ضمن ما يسمى بأسطول الظل الروسي.

وقال أحد المتعاملين في العقود الآجلة "بوتين يكشّر عن أنيابه، وثمة مناقصة جزائرية وهناك ضغط فني على يورونكست."

المصدر :رويترز

تادامسا نيوز
الثلاثاء 2 ديسمبر 2025, 12:04

إنتاج التفاح في الجزائر .. هذا ما كشفته بيانات منظمة الفاو

أكرم مسعود

أظهرت أحدث البيانات الدولية أنّ الجزائر رسّخت موقعها كأحد المنتجين الأساسيين للتفاح في المنطقة. بعدما حلّت الثالثة عربيًا والرابعة إفريقيًا والخامسة والعشرين عالميًا. بإنتاج بلغ 540 ألف طن سنة 2022، أي ما يعادل 0.57% من الإنتاج العالمي. هذا الترتيب يعكس تحوّلًا لافتًا في موقع الجزائر داخل أسواق الفاكهة العالمية. ويكشف ديناميكية مستمرة في قطاع يعتمد على الجغرافيا والمناخ والاستثمارات طويلة المدى.

وأثبتت أرقام الفاو التي اطّلعت عليها تادامسا نيوز أنّ الجزائر أصبحت جزءًا محوريًا من ثلاثي الإنتاج العربي الذي يقود شعبة التفاح في المنطقة. إذ حلّت مباشرة خلف كل من مصر والمغرب. فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى عربيًا بإنتاج يناهز 934 ألف طن. تليها المغرب بـ923 ألف طن ثم الجزائر في المرتبة الثالثة بإجمالي 540 ألف طن. وبعد هذا الثلاثي. ينخفض الحجم الإنتاجي بشكل واضح لدى باقي الدول العربية. حيث تسجّل سوريا نحو 332 ألف طن، ولبنان 248 ألف طن، وتونس 127 ألف طن. ثم العراق بـ78 ألف طن، واليمن بـ35 ألف طن، فالأردن بـ16 ألف طن، وأخيرًا ليبيا بـ10 آلاف طن فقط. ويبرز هذا التوزيع أنّ مركز الثقل الإنتاجي العربي يتمركز فعليًا في شمال إفريقيا. وهو ما يضع الجزائر في قلب هذا المحور خلف مصر والمغرب، ومتقدمة على دول ذات تاريخ زراعي طويل في زراعة التفاح مثل سوريا ولبنان.

هامش توسّع جزائري داخل سوق تفاح إفريقية رباعية القطب

كما يعزز هذا التموضع العربي حقيقة أنّ الجزائر، رغم اعتمادها على مناطق جبلية تقليدية في ولايات مثل البويرة، باتنة، خنشلة، المدية، تيبازة وسيدي بلعباس. ورغم محدودية شبكات الري الحديثة وغياب صناعة تخزين وتصدير متطورة. نجحت في الاقتراب من مستوى إنتاج بلدين استثمرا بكثافة في إعادة هيكلة منظوماتهما الفلاحية. فالمغرب اعتمد على توسع كبير في الري الموضعي وربط الإنتاج المباشر بالأسواق الأوروبية. بينما استفادت مصر من مساحات واسعة للأراضي المسقية ومن سوق داخلية ضخمة تعد عنصرًا حاسمًا في امتصاص الإنتاج. وفي المقابل، حققت الجزائر مرتبتها بمنظومة أقل حداثة وأقل ارتباطًا بالسوق الدولية. ما يبيّن أن هامش التطور المستقبلي لديها لا يزال واسعًا.

وعلى المستوى الإقليمي، تتصدر جنوب إفريقيا المشهد، الأمر الذي يعيد إبراز مكانة الجزائر داخل القارة. فوفق بيانات الفاو، تنتج جنوب إفريقيا نحو 1.23 مليون طن من التفاح، لتحتل المرتبة الأولى بفارق كبير عن بقية الدول، تليها مصر في المرتبة الثانية، ثم المغرب، فيما تأتي الجزائر الرابعة بإنتاج يبلغ 540 ألف طن. وبعد هذا الرباعي. يتراجع الإنتاج بشكل حاد لدى تونس التي لا تتجاوز 127 ألف طن، ثم ليبيا بـ10 آلاف طن، ومدغشقر وزيمبابوي بـ7 آلاف طن لكل بلد، ومالاوي بـ3 آلاف طن، وأخيرًا كينيا بـ2 ألف طن فقط. وتُظهر هذه الخريطة أنّ سوق التفاح الإفريقية ترتكز فعليًا على أربعة أقطاب رئيسية هي: جنوب إفريقيا، مصر، المغرب، والجزائر، بينما تبقى مساهمات الدول الأخرى محدودة وغير مؤثرة في ميزان العرض القاري.

ويسهم هذا الموقع في إعادة تعريف منافسة الجزائر داخل فضاء لا تحكمه الاعتبارات الجغرافية العربية وحدها. بل تحدده قدرة الدول على تطوير سلسلة إنتاج متكاملة. فجنوب إفريقيا تستند إلى بنية فلاحية وتجارية ناضجة، وإلى خبرة طويلة في التصدير، بينما تستفيد مصر والمغرب من منظومات ري وعمليات ما بعد الجني ذات فعالية عالية. أما الجزائر، فتظل سوقًا داخلية في المقام الأول، مع إمكانات تصديرية لم تُستثمر بعد بالشكل المطلوب. ومع ذلك، يمنحها حجم إنتاجها موقعًا قابلًا للتطوير، خاصة تجاه أسواق الساحل الإفريقي ودول الجوار التي تعتمد بشكل واسع على واردات الفواكه من منافذ أوروبية ومغاربية.

حضور عالمي معتبر وفجوة فيما بعد الجني

وعلى الصعيد العالمي، تتّضح الصورة أكثر من خلال هيمنة القوى الزراعية الكبرى على سوق التفاح .فالصين تستحوذ بمفردها على نحو نصف الإنتاج العالمي، بإجمالي يفوق 47.5 مليون طن، تليها تركيا بـ4.8 ملايين طن، ثم الولايات المتحدة بـ4.4 ملايين طن، فبولندا بـ4.26 ملايين طن، ثم الهند وروسيا وإيطاليا وإيران وفرنسا وتشيلي وأوزبكستان وجنوب إفريقيا. وضمن هذا الترتيب، تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة والعشرين عالميًا بنسبة 0.57% من الإنتاج العالمي. ورغم أن هذه النسبة تبدو محدودة مقارنة بالدول الكبرى، إلا أنها تعكس وجود الجزائر في قائمة المنتجين المعترف بهم عالميًا، ومتقدمة على عشرات الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكية التي فقدت وزنها النسبي في هذا القطاع.

وتؤكد المعطيات الميدانية أن هذه الأرقام ليست معزولة عن واقع إنتاجي يتوسع عامًا بعد عام. فقد تحولت ولايات مثل البويرة وباتنة وخنشلة والمدية وتيبازة وسيدي بلعباس إلى أحواض إنتاج رئيسية، بفضل المناخ الجبلي أو شبه الجبلي الذي يسمح بإنتاج أصناف متعددة. ومع ذلك، لا يزال القطاع يعاني من فجوة واضحة بين حجم الإنتاج وإمكانات المعالجة والتسويق؛ إذ لم يواكب هذا التوسع تطور مماثل في شبكات الري العصري، أو في قدرات التخزين والتبريد والنقل، ولا في بنية الصناعات التحويلية الموجهة للتفاح، وهو ما يفسر محدودية حضور الجزائر في أسواق التصدير.

نموذج جزائري أقل استنزافًا...

وفرص توسّع تنافسية واعدة

كما تفتح المقارنة المباشرة مع مصر والمغرب بابًا أوسع للتحليل لصالح النموذج الجزائري. فمصر تعتمد، وفق بيانات الفاو نفسها، على وفرة الموارد المائية المسخرة للزراعة وعلى سوق محلية ضخمة تمتص جزءًا معتبرًا من الإنتاج. أمّا المغرب، فيستند إلى استراتيجية فلاحية تقوم على توجيه جزء كبير من موارده، وعلى رأسها المياه الجوفية، إلى زراعات موجهة للتصدير مثل التفاح والطماطم، في إطار سياسة تسويق خارجي مكثفة، رغم ما يثيره هذا الخيار من انتقادات متزايدة تتعلق بكلفة استنزاف الموارد المائية على المدى الطويل، وانعكاساته على الفئات الهشة التي تعيش أوضاعًا اجتماعية صعبة.

في المقابل، تعتمد الجزائر على نموذج إنتاج جبلي وتقليدي أقل استنزافًا للموارد. مع توجيه الغالبية الساحقة من الكميات نحو السوق الوطنية، ورغم غياب مشاريع كبرى مهيكلة للتصدير حتى الآن. إلا أن تموضعها في المرتبة الثالثة عربيًا والرابعة إفريقيًا يؤكد أن القطاع يمتلك هامش نمو واسعًا. خاصة إذا تم الاستثمار في تحديث المنظومة التقنية والتسويقية، وتوسيع الرقعة الجغرافية للإنتاج نحو الهضاب العليا، بما يضمن تعظيم العائد الاقتصادي مع الحفاظ على توازن الموارد الطبيعية.

ويطرح الترتيب العالمي سؤالًا مركزيًا يتعلق بكيفية المحافظة على هذا الموقع في ظل بنية لوجستية لا تزال في طور التطوير. وتكمن الإجابة في ثلاثة محاور أساسية: تحسين عمليات ما بعد الجني من فرز وتوضيب وتغليف، وتوسيع شبكة التخزين البارد لتقليص الضغط الموسمي. وتوجيه الإنتاج نحو أصناف مطلوبة دوليًا من حيث المعايير والجودة. وبذلك يتحول رقم 540 ألف طن من مجرد مؤشر إحصائي إلى قاعدة قابلة للبناء عليها. خصوصًا إذا ارتبطت بإنشاء وحدات تحويلية قادرة على رفع القيمة المضافة قبل دخول الأسواق الخارجية.

كما تؤكد بيانات الفاو في النهاية أن موقع الجزائر في هذه المراتب المتقدمة عربيًا وإفريقيًا وعالميًا يعكس مسارًا إنتاجيًا تصاعديًا. ناتجًا عن تراكم خبرات فلاحية ممتدة في المناطق الجبلية والهضابية، رغم محدودية الدعم اللوجستي. ويضع هذا المسار الجزائر أمام فرصة حقيقية للانتقال من إنتاج موجّه للاستهلاك المحلي إلى إنتاج قابل للتنافس إقليميًا ودوليًا، بشرط تعزيز البنى التحتية، وتحسين سلاسل القيمة. وربط الزراعة بالصناعة الغذائية والتجارة الخارجية بشكل أوثق.

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية
الصفحة: 6-7

الجزائر تقتحم نادي كبار منتجي اللوز

صناعة جديدة تطرق أبواب الاقتصاد الوطني

■ بقلم: كاتية موهوني

الجزائر أصبحت اليوم واحدةً من كبار منتجي اللوز على الصعيد العالمي، بعد أن سجلت إنتاجًا يقارب 62.988 طنًا، مما وضعها في المرتبة الحادية عشرة عالميًا. هذه المكانة الجديدة تعكس التحول النوعي لهذا المحصول من مجرد نشاط ثانوي داخل البنية الفلاحية إلى رافد اقتصادي واستراتيجي يمكن الاعتماد عليه في السياسات الزراعية والغذائية المستقبلية.

على الصعيد العربي، تتصدر دول المغرب العربي قائمة الإنتاج، وعلى المستوى الإفريقي، تحتل الجزائر المرتبة الثالثة ، لترسّخ مكانة شمال إفريقيا كممركز نقل للوز على القارة، مقابل مساهمات محدودة لدول جنوب الصحراء. وتبقى امكانية تحسين الإنتاج أمرًا ممكنًا من خلال رفع مردودية المساحات الحالية وتطوير تقنيات الزراعة.

والأهم من ذلك، أن هذه الأرقام لا تعكس فقط حجم الإنتاج، بل تشير إلى فرص كبيرة لإنتاج صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، تشمل الزيوت، الحلويات، المربيات، والمشتقات الغذائية والتجميلية، ما يفتح آفاقًا للتصدير المحلي والإقليمي والدولي.

تموضع الجزائر ضمن كبار المنتجين عالميًا وقوة القاعدة المغاربية يعطينا أساسًا واضحًا لتطوير سياسات قطاعية أكثر فاعلية، تستند إلى التنسيق الإقليمي، تحسين سلاسل التوريد، وتعزيز القيمة الاقتصادية للمنتج النهائي. هذه المعطيات تشكل مدخلًا لصياغة رؤية استراتيجية تجعل من اللوز الجزائري محركًا حقيقيًا للتنمية الزراعية والصناعية، وتحوّل هذا النشاط من رقم في الإحصاءات إلى رافد مهم للأمن الغذائي والصادرات الفلاحية.

الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي:

اللوز الجزائري يوفر دخلا طويل الأمد للمزارعين ويتيح تصدير منتجات بقيمة مضافة عالية

أكد الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي في تصريح لجريدة "المستثمر" أن قطاع اللوز الجزائري يمثل اليوم فرصة حقيقية لتعزيز الاقتصاد الوطني، مشيرًا إلى أن نمو الإنتاج المحلي ووضع الجزائر بين كبار المنتجين عالميًا يمنح البلاد ميزة كمية مهمة، تتيح توفير المواد الخام للصناعات المحلية، فضلاً عن إمكانية التصدير سواء كمنتج خام أو بعد إضافة قيمة صناعية.

وأوضح تيغرسي أن الطلب العالمي على منتجات اللوز، بما في ذلك المكسرات المعبأة، حليب اللوز، الزيوت، الدقيق والمكونات الغذائية، يشهد نموًا سريعًا، ما يجعل السوق العالمي كبيرًا وقابلًا للتوسع على مدى العقد القادم.

وأضاف أن شجرة اللوز متسامحة مع الأراضي الهامشية ويمكن أن توفر دخلاً طويل الأمد للمزارعين بمجرد دخول البستان مرحلة الإنتاج، ما يجعلها مناسبة لسياسات تنويع الدخل الريفي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية المحلية

وبخصوص الجدوى الاقتصادية، أشار الخبير إلى أن الدراسات المتوسطية تشير إلى أن تكاليف إنشاء بستان لوز جديد في مرحلة ما قبل الإنتاج تتراوح في حدود عدة آلاف يورو للهكتار، بما يشمل شتول، تجهيز التربة، نظم سقي أولية، ومسافات الزراعة.

أما التكاليف التشغيلية السنوية فتختلف بشكل كبير حسب نظام الري وتكلفة اليد العاملة والمبيدات والأسمدة، مؤكدا أن نظم الري بالتنقيط تحت السطحي تقلل من تكاليف المياه والطاقة على المدى المتوسط وتزيد من كفاءة استغلال الموارد.

وحول فرص الاستثمار، لفت تيغرسي إلى أن الجزائر تمتلك إمكانات كبيرة لتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية، تشمل تكسير وتقشير وتصنيف اللوز للتصدير، إضافة إلى منتجات حرفية وغذائية متنوعة مثل اللوز المحمص والمملح، زبدة اللوز، حليب اللوز، دقيق اللوز والزيوت، التي يمكن تسويقها محليًا وإقليميًا في شمال إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط.

كما يمكن استغلال فضلات القشور في إنتاج أعلاف أو سماد أو وقود بيولوجي، ما يقلل خسائر القيمة. وأكد أن هناك فرصا استثمارية أيضًا في الخدمات المساندة مثل معامل فحص الجودة والحجر الصحي لضمان مطابقة الصادرات للمعايير الأوروبية، إضافة إلى سلاسل تبريد ولوجستيك لتأمين صلاحيّة المنتج ورفع قيمته عند وصوله للأسواق الخارجية.

وأشار تيغرسي إلى أن الجزائر تمتلك قدرة تنافسية مهمة محليًا ودوليًا، مستندة إلى حجم إنتاج متزايد، موارد أرضية واسعة ومناطق ملائمة للزراعة، قرب من الأسواق الأوروبية والأفريقية، وتكلفة أجور تنافسية نسبيًا. لكنه نبه إلى بعض التحديات، مثل نقص بنية تحتية لمعالجة وتغليف المنتج وفق المقاييس التصديرية، تفاوت جودة المنتج، محدودية الري خاصة في ظل تغير المناخ، ونقص الإرشاد الفني والممارسات الزراعية الحديثة في بعض المناطق. وخلص إلى أن الجزائر قادرة على المنافسة عالميًا إذا تم تحسين جودة المنتج، تطوير البنى التحويلية والتبريدية، والامتثال لمعايير التصدير، مع الاستثمار في نظم ري فعّالة.

أما بالنسبة للسياسات الاقتصادية اللازمة لتحويل القطاع إلى محرك تنموي ورافعة تصديرية، فاقترح تيغرسي إجراءات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

على المدى القصير (1–3 سنوات)، أوصى بإنشاء برامج دعم فني وتدريب للمزارعين حول الأصناف المربحة، التقليم، إدارة مغذيات التربة، مكافحة الآفات، والحصاد الميكانيكي، بالإضافة إلى تقديم حوافز استثمارية لمعالجة ما بعد الحصاد مثل خطوط تكسير وتقشير وتعبئة وفرز وتبريد مؤقت، وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر ملاءمة لخفض تكاليف اللوجستيك.

وعلى المدى المتوسط (3–7 سنوات)، أوصى بدعم بنية تحتية للري الفعّال، إنشاء مراكز جودة ومختبرات لإصدار شهادات مطابقة للصادرات، وبرامج تسويق جماعي للعلامة التجارية الوطنية للوز، إضافة إلى دعم البحث والتطوير لتحسين الأصناف المحلية والمستوردة المقاومة للجفاف، المبكرة الحصاد، وذات جودة عالية.

أما على المدى الطويل (7–15 سنة)، فاقترح تيغرسي خلق منظومة قيمة متكاملة من البذرة إلى المنتج النهائي عبر عناقيد صناعية تشمل مزارع مؤسساتية ومعامل معالجة ومركز لوجستي وتصدير، إضافة إلى عقد اتفاقيات تجارية ودعم دبلوماسي لفتح أسواق في الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وإفريقيا، مع الالتزام بالمعايير الصحية والبيطرية.

وفيما يخص المخاطر، شدد الخبير على ضرورة إدارة تغير المناخ ونقص المياه عبر خطط ري محكمة، والتحكم بتقلبات الأسعار العالمية عبر تنويع أسواق التصدير وزيادة القيمة المضافة محليًا، إضافة إلى الالتزام الصارم بمتطلبات الصحة النباتية الأوروبية لضمان قدرة المنتج على المنافسة.

وختم تيغرسي بالإشارة إلى أن اللوز الجزائري يمثل فرصة حقيقية اليوم، إذ الكمية موجودة والطلب العالمي قوي، لكنه شدد على أن تحقيق المنافع يتطلب استثمارات استراتيجية في نظم الري، بنية معالجة ما بعد الحصاد، سياسات دعم وتمويل، وبرامج جودة واعتماد للصادرات لضمان تنافسية مستدامة على الصعيدين المحلي والدولي.

●●●

●●●

الخبير الاقتصادي نبيل جمعة:

اللوز الجزائري: دراسة شاملة للتكاليف والتحديات وفرص الاستثمار

أكد الخبير الاقتصادي نبيل جمعة في تصريح « المستثمر» أن القطاع الزراعي في الجزائر، وبالأخص إنتاج اللوز، أصبح محورًا استراتيجيًا واعدًا للتنمية الاقتصادية، مستعرضًا أبرز نقاط القوة والتحديات والفرص المتاحة لتحويل هذا القطاع إلى محرك حقيقي للنمو المحلي.

وأشار جمعة إلى أن الجزائر وصلت حديثًا إلى حجم إنتاج يقارب 63 ألف طن سنويًا، ما يضعها بين المنتجين الكبار إقليميًا وعالميًا. وأوضح أن هذا الحجم الكبير من الإنتاج يتيح فرصًا متعددة لتطوير سلسلة قيمة محلية، بدل الاقتصار على تصدير المنتج كسلعة خام.

وأضاف أن الظروف المناخية الملائمة والمساحات الزراعية المتاحة، خصوصًا في مناطق جنوب وشمال الصحراء وشريط الأطلس، توفر أساسًا قويًا لتوسيع الإنتاج بشكل مستدام.

شدد جمعة على أهمية اعتماد أساليب الزراعة المكثفة، مدعومة بالري الحديث، لإطلاق طاقات الإنتاج القصوى. ولفت إلى أن التجارب التحسينية وتوزيع المساحات بطريقة مدروسة يمكن أن يعزز الإنتاجية ويخفض تكاليف التصنيع. كما أشار إلى أن الاستثمار في اللوجستيات الزراعية، مثل مرافق التخزين، مصانع التجفيف، ومرافق تقشير وتعبئة اللوز، ضروري لضمان وصول المنتج إلى الأسواق المحلية والدولية بمعايير جودة عالية.

كما نوّه الخبير الاقتصادي إلى أن هناك طلبًا متزايدًا على اللوز المقشر والمنتجات الصحية في الأسواق العالمية، خاصة في أوروبا، دول الخليج، وشرق آسيا، حيث يُعتبر اللوز غذاءً صحيًا ذا قيمة عالية. وأكد أن تلبية متطلبات الجودة والالتزام بالمعايير الدولية يفتح أبواب التصدير ويعزز تنافسية المنتج الجزائري.

وأشار جمعة إلى أن السياسات الزراعية الوطنية الداعمة لتنويع الإنتاج وتقليص الواردات توفر قاعدة قوية لدعم المشاريع الزراعية الاستراتيجية، بما فيها مشاريع شجرية كبيرة للوز. وأوضح أن برامج الدولة وخريطة الطريق الزراعية تمنح أولوية لتنمية الإنتاج المحلي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، وهو ما يشجع على استثمار المزيد من الموارد في القطاع.

حول تقييم الجدوى الاقتصادية لمشاريع إنتاج اللوز، أكد جمعة أن التحليل يجب أن يشمل المخرجات الفيزيائية مثل المساحة المزروعة، معدل الإنتاج السنوي لكل هكتار، وزن اللب والقشرة، إلى جانب التكاليف الرأسمالية المرتبطة بتهيئة الأرض، غرس الأشجار، نظم الري، آلات الحصاد، ومرافق المعالجة والتعبئة. وأوضح أن فترة الانتاج التجاري للزراعات المكثفة عادة تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات، ما يستدعي التخطيط المالي الدقيق لتحقيق عوائد مستدامة.

و أضاف المتحدث أن قطاع اللوز في الجزائر يمتلك جميع المقومات ليصبح محركًا للتنمية الاقتصادية، إذا ما تم استثمار المساحات والمناخ الملائم، وتطوير البنية التحتية، وتبني سياسات دعم مالية وتقنية مناسبة.

وأكد أن الجمع بين الإنتاج المحلي المكثف، تعزيز سلسلة القيمة، واستهداف الأسواق العالمية يمكن أن يحول اللوز الجزائري من منتج خام إلى منتج ذي قيمة مضافة عالية ومصدر استراتيجي للإيرادات

يشير الخبير الاقتصادي نبيل جمعة إلى أن قطاع اللوز في الجزائر يمتلك إمكانيات واعدة للنمو، إلا أن نجاحه يتطلب فهمًا دقيقًا للتكاليف التشغيلية، الإيرادات المحتملة، والتحديات الفنية واللوجستية.

تشمل التكاليف التشغيلية السنوية عناصر متعددة، أهمها مياه الري، أجور العمال، الأسمدة والمبيدات عند الحاجة، وأعمال الصيانة المختلفة.

كما يجب احتساب تكاليف الحصاد، التجفيف، والتعبئة الأولية، إلى جانب النفقات اللوجيستية وتمويل المشاريع مثل فوائد القروض والتأمين.

أما بالنسبة للإيرادات، فتتحدد عبر أسعار البيع محليًا أو على مستوى المصانع، سواء كان المنتج قشرًا غير مقشر، لبًا مقشرًا، أو منتجات مكررة ومعلبة. ويشير جمعة إلى إمكانية استغلال المنتجات المرافقة للوز، مثل مسحوق اللوز، المعاجين، والمنتجات الحلوية الصناعية، ما يزيد من القيمة المضافة ويعزز الجدوى الاقتصادية للمشروع.

يؤكد الخبير الاقتصادي أن تحليل الجدوى يجب أن يكون متعدد السيناريوهات، مع دراسة النقاط الأساسية مثل نقطة التعادل لكل هكتار، فترة استرداد رأس المال، وصافي القيمة الحالية، بافتراض سيناريوهات متحفظة ومتوسطة ومتوقعة. كما يجب مراعاة تحليل الحساسية لتقلبات أسعار التصدير، الغلة لكل هكتار، تكاليف التصنيع، والطاقة، بالإضافة إلى عناصر غير مالية تؤثر على نجاح المشروع، مثل توفر المياه، تكلفة الري، سهولة الوصول للأسواق والموانئ، الاتفاقيات التجارية، المتطلبات الصحية وشهادات الصحة النباتية.

ولتحقيق أفضل استفادة، يشير جمعة إلى أهمية النماذج التعاونية مع الفلاحين، مثل التعاونيات أو الشراكات مع المنتجين المحليين، لضمان جودة المنتج وتوحيد العروض الموسمية. كما أن وجود علامة تجارية وطنية قوية ومنتجات مصدقة يمكن أن يعزز القيمة السوقية ويسهل التصدير.

من ناحية نقاط القوة، يمتلك القطاع قاعدة إنتاجية كبيرة نسبيًا تسمح بإنشاء وحدات تصنيعية مريحة وفعالة. أما القيود والمخاطر فتتمثل في الضغط على الموارد المائية، الحاجة إلى نظم ري فعالة، وضمان جودة وتجانس المنتج وفقًا للمعايير الدولية للتصدير.

كما يجب مواجهة المنافسة العالمية من الدول الكبرى المنتجة مثل الولايات المتحدة، إسبانيا، وتركيا، مع التركيز على تحسين تكاليف العمل، المناخ المحلي، وتطوير تنوع المنتجات، بما في ذلك المنتجات العضوية.

ويضيف جمعة أن فرص الاستثمار تشمل إنشاء محطات إقليمية لتقشير وتجفيف وتعبئة اللوز، تجمع محصول مناطق متقاربة، وتطرح منتجًا موحد الجودة، ما يعزز القدرة التنافسية للمنتج الجزائري على الأسواق العالمية.

ويؤكد أن نجاح القطاع لن يُقاس بالأرقام المالية وحدها، بل بالقيمة المضافة الكاملة بدءًا من الشتلة المصنفة والمصادق عليها وصولًا إلى المنتج النهائي الجاهز للتصدير تحت علامة تجارية قوية.

و يرى جمعة أن القطاع يمتلك جميع المقومات ليصبح محركًا اقتصاديًا مهمًا، شرط التخطيط الجيد، الاستثمار في البنية التحتية، تطوير سلاسل القيمة، وضمان جودة المنتج بما يتوافق مع المعايير العالمية.

أوضح الخبير الاقتصادي نبيل جمعة أن اللوز الجزائري لا يقتصر على كونه محصولًا زراعيًا فحسب، بل يمتلك إمكانات كبيرة لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة عالية، تشمل زيوت اللوز، مسحوق اللوز للحلويات، المربيات، مستحضرات التجميل، وحتى الاستخدامات الدوائية. وأكد أن هذه المنتجات يمكن أن تفتح آفاقًا أوسع للتصدير، لا سيما إلى الأسواق الأوروبية، الخليجية، وشمال إفريقيا، خصوصًا إذا تم اعتماد شهادات الجودة مثل ISO والشهادات العضوية.

وأشار جمعة إلى أهمية إنشاء سلاسل توريد متعاقدة بين المستثمرين والمزارعين، عبر التعاونيات، لتجنب التذبذب في العرض وضمان استقرار الإنتاج. كما شدد على ضرورة وضع خطة وطنية شاملة لقطاع المكسرات، تحدد أهدافًا واضحة، خرائط زراعية، وأولويات لإنشاء حاضنات صناعية وتقديم حوافز استثمارية تشمل الإعفاءات الضريبية، القروض بفوائد مدعومة، ودعم الطاقات الشمسية للمصانع. وأضاف أن دعم مشاريع الري الحديث والمياه الجوفية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية، يشكل قاعدة أساسية لضمان استدامة الإنتاج والتوسع في القطاع.

ولفت جمعة إلى أن رفع الغلة وجودة البذور يحتاج إلى برامج تدريبية وإرشاد فني للمزارعين، إلى جانب إنشاء مختبرات للاعتماد وشهادات العضوية تتبع المنشأ، بما يعزز تنافسية المنتج على الصعيدين المحلي والدولي. وأكد أن تعزيز اللوجستية وتسهيل التصدير من خلال خطوط ملاحية وتجارية متخصصة، واتفاقيات دخول الأسواق الخارجية، سيكون له أثر مباشر على رفع قيمة المنتج وجذب المستثمرين.

كما شدد على أهمية وجود آليات مرنة للمزارعين، مثل عقود زراعة مضمونة، تأمين المحاصيل، وصناديق تمويل صغيرة للتوسع، إلى جانب حملة تسويقية وطنية للوز الجزائري وعلامة مصدر موحدة ترفع من قيمة المنتج في الأسواق الدولية. وأوضح جمعة أن متابعة الأداء يجب أن تشمل غلة المحصول الصافية، الحجم السنوي، والتكلفة الكاملة لكل كيلوغرام مباع بالدينار الجزائري، لضمان تحقيق العوائد المرجوة وتقييم كفاءة الاستثمارات.

في هذا الإطار، أكد الخبير أن اللوز الجزائري يمتلك جميع المقومات ليصبح محركًا استراتيجيًا للتنمية الاقتصادية، شريطة تنسيق السياسات الزراعية، تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، تطوير سلسلة القيمة، وضمان جودة المنتج وفق المعايير الدولية

الخبير الاقتصادي رضوان صغير:

إنتاج اللوز يقارب 63 ألف طن فرصة اقتصادية نادرة للجزائر

كشف الخبير الاقتصادي رضوان صغير في تصريح لـ «المستثمر» أن دخول الجزائر نادي كبار منتجي اللوز بإنتاج يقترب من 63 ألف طن يمثل أكثر من مجرد رقم، بل يشير بوضوح إلى أن البلاد تمتلك رافعة جديدة لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن المحروقات. وأوضح صغير أن اللوز اليوم يمثل فرصة ذهبية للاقتصاد الجزائري، نظرًا للمعادلة النادرة التي تمتلكها البلاد، والتي تجمع بين مناخ ملائم، مساحات زراعية واسعة، طلب محلي قوي، وسوق عالمية متعطشة لمنتجات صحية وعالية الجودة.

وأشار رضوان صغير إلى أن اللوز لم يعد مجرد فاكهة جافة، بل أصبح سلعة استراتيجية مدفوعة بعدة عوامل، أبرزها ارتفاع الطلب العالمي على الأغذية الصحية والمكملات الطبيعية، وارتفاع أسعار اللوز في الأسواق الدولية، إضافة إلى توسع الصناعات الغذائية والتجميلية التي تعتمد على زيت اللوز ومشتقاته، والتحول العالمي نحو استهلاك البروتين النباتي والمكسرات عالية القيمة. وتلك الظروف تجعل الجزائر في موقع ممتاز لاقتناص فرصة اقتصادية نادرة التكرار، كما يؤكد الخبير.

أما من ناحية الجدوى الاقتصادية، فأوضح رضوان صغير أن إنشاء بستان لوز جديد يتطلب استثمارًا أوليًا مهمًا يشمل تهيئة الأرض وزراعة الشتلات وأنظمة الري، لكنه استثمار طويل الأمد، حيث أن شجرة اللوز معمّرة وتخدم أكثر من ثلاثين سنة، وتقارن بمستوى مقاومة جيد للجفاف مقارنة بمحاصيل أخرى، كما أن تكاليف التشغيل السنوية بعد السنة الرابعة تصبح منخفضة نسبيًا. وبالتالي، فإن جمع رأس المال الثابت مع المردودية الطويلة الأمد يجعل المشروع الاستثماري مستقرًا وقابلًا للتوسع.

وأشار الخبير أيضًا إلى أن مستويات المردودية تتفاوت حسب الإدارة والتقنيات المطبقة، حيث يمكن أن تصل المردودية للهكتار إلى 1.5 طن وأكثر، بينما يبقى هامش الربح أعلى مقارنة بمحاصيل الحبوب والخضر. كما أن القيمة السوقية للوز المقشر أو المغلف تضاعف العائد ثلاث مرات أو أكثر، ما يجعل الاستثمار في التصنيع المحلي خطوة رئيسية لرفع ربحية السلسلة.

ولفت رضوان صغير إلى أن القيمة الحقيقية للوز لا تأتي من البيع الخام، بل من التصنيع والتحويل، سواء عبر التكسير والفرز والتعليب، أو إنتاج زيت اللوز والمشتقات الغذائية، إلى جانب صناعة الحلويات والمكسرات التقليدية ومشتقات مثل بودرة اللوز والحليب النباتي، حيث يخلق كل مستوى من هذه التحويلات قيمة مضافة عالية ويتيح عشرات فرص الشغل في المناطق الريفية.

وأكد رضوان صغير أن تحويل اللوز من مجرد محصول جيد إلى صناعة قوية يتطلب تطوير البنى الزراعية عبر توفير شتلات عالية الجودة، وتحسين نظم الري، ونشر الممارسات الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى تكوين المزارعين. كما أشار إلى ضرورة بناء صناعة تحويلية وطنية تشمل مصانع للتكسير والتعليب واستخراج الزيوت مع تطبيق معايير جودة صارمة، بما يرفع القيمة الحقيقية للمنتج. وفي الوقت نفسه، يجب تسهيل الاستثمار من خلال منح قروض ميسرة وتوفير أراض مخصصة للأشجار المثمرة، وبناء شراكات مع القطاع الخاص.

و فيما يخص دعم التصدير، أوضح الخبير أن إصدار شهادات جودة وخلق علامات تجارية جماعية مع تبسيط إجراءات النقل والموانئ يعد ضرورة لضمان وصول المنتج للأسواق الخارجية. كذلك، فإن تثمين المنتجات الثانوية مثل القشور وبقايا التكسير والزيوت يمثل فرصة لإنتاج منتجات غذائية أو تجميلية إضافية.

وفي الخلاصة، يرى رضوان صغير أن الجزائر أمام فرصة استثنائية حيث يمكن للوز أن يصبح ما كانت تمثله التمور قبل عشرين عامًا، لكن بقيمة مضافة أعلى وسوق دولية أوسع. وبكلمة واحدة، يؤكد الخبير أن اللوز ليس مجرد منتج فلاحي، بل مشروع تنمية وتشغيل وتصدير وبناء علامة وطنية قوية.

نافذة على إقتصاد الجزائر الجديدة
1ديسمبر، 2025

مع Bobruiskagromach البيلاروسية.. اتفاق يعيد صناعة الجرارات إلى الواجهة في الجزائر

بقلم:محمد بن عثمان

تسعى الجزائر إلى تعزيز قدراتها في تصنيع الجرارات والتجهيزات الفلاحية ضمن رؤيتها لتحديث القطاع الزراعي وتقليل التبعية للاستيراد، وهو ما تجسد خلال المنتدى الاقتصادي الجزائري–البيلاروسي بتوقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة إنتاج الجرارات الفلاحية ETRAG ونظيرتها البيلاروسيةBobruiskagromach ، في خطوة تمثل دفعاً جديداً لمسار تطوير الآلة الفلاحية الوطنية ونقل الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة إلى السوق الجزائرية.

وشهد المنتدى الاقتصادي الجزائري–البيلاروسي توقيع مذكرة تفاهم جديدة في مجال الفلاحة بين مؤسسة إنتاج الجرارات الفلاحية ETRAG والمؤسسة البيلاروسيةBobruiskagromach ، في خطوة تهدف إلى دعم التعاون الصناعي بين الجانبين وتوسيع تبادل الخبرات والتقنيات المتعلقة بالميكانيك الفلاحي.

وتأتي هذه الاتفاقية لتعزيز قدرات الصناعة الفلاحية الجزائرية، من خلال تطوير حلول مبتكرة تعتمد على تكنولوجيا حديثة في تصنيع الجرارات والمعدات الضرورية لخدمة النشاط الزراعي الوطني.

وتسعى المؤسستان من خلال هذه الشراكة إلى رفع مستوى الأداء التقني وتوسيع قاعدة الإنتاج، بما يسمح بتوفير تجهيزات متطورة تواكب حاجيات المزارعين الجزائريين وتدعم الجهود المبذولة لتحسين الإنتاجية الفلاحية.

وتمثل مذكرة التفاهم نقطة انطلاق نحو تعاون أوسع في مجالات نقل التكنولوجيا والتكوين ودعم سلسلة القيمة المرتبطة بالصناعات الفلاحية الثقيلة.

وتواصل الجزائر خلال السنوات الأخيرة دفع قطاع الفلاحة إلى الواجهة باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الاقتصاد الوطني.

كما تعمل الدولة على تعزيز التصنيع المحلي للمعدات الفلاحية لتقليل الاعتماد على الواردات وخلق منظومة إنتاج متكاملة تغطي مختلف احتياجات المستثمرين الفلاحيين، خاصة في مجالات الحرث، والتجهيزات الثقيلة، والجرارات.

وتنسجم هذه الشراكة مع مساعي الجزائر لتحديث فلاحتها وإدماج حلول ميكانيكية وصناعية أكثر تطوراً، لاسيما في ظل توسع المساحات المزروعة وارتفاع الطلب على المعدات الحديثة في الفلاحة الصحراوية والشمالية على حد سواء، ما يجعل التعاون مع شركات ذات خبرة مثل Bobruiskagromach خياراً استراتيجياً لتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة

Regional news

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 10

لعدم مطابقتها لشروط المنشور الوزاري المشترك

رفض تسوية 1800 ملف لأراضي العرش بعنابة

طالب العديد من الفلاحين بعنابة بالاستجابة للطعون المقدمة المتعلقة بتسوية ملفات أراضي العرش على إثر رفض الجهات المسؤولة لـ 1800 ملف من مجموع 2668 ملفا أودعوا على مستوى مديرية المصالح الفلاحية.

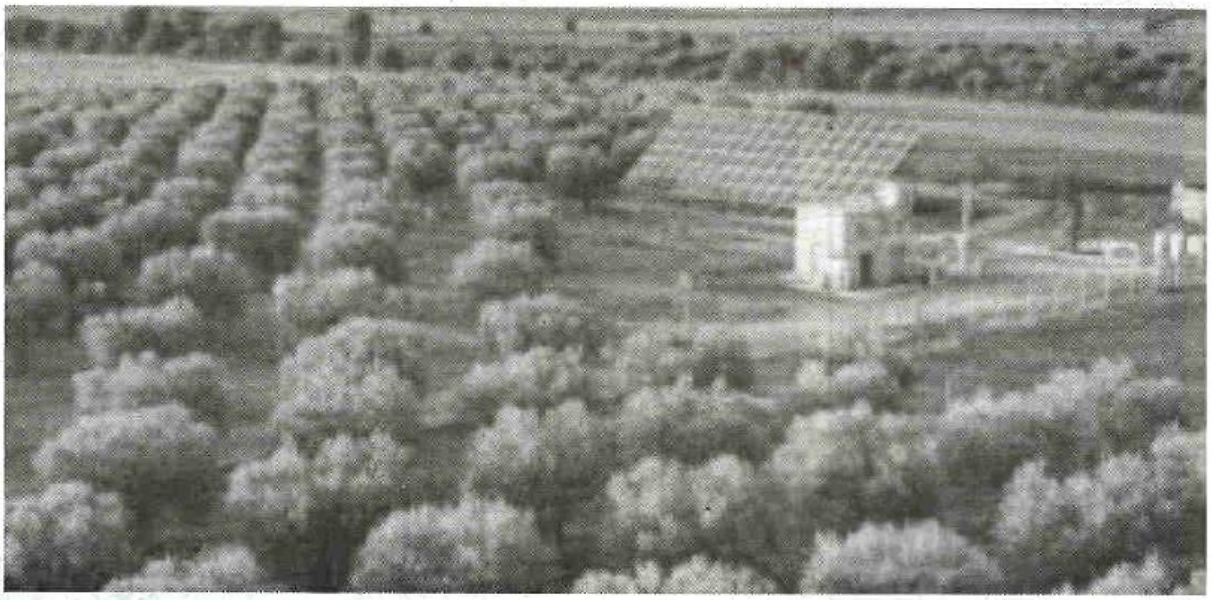

زهيرة. ع

• توجد أغلب تلك الأراضي في المحيط الغابي وداخل المحيط العمراني، وأيضا الأراضي غير المستغلة الكائنة داخل المستثمرات الفلاحية وداخل محيط الاستصلاح ببحيرة فتزارة، ناهيك عن أراضي أخرى هي محل نزاعات.

عبر الفلاحون عن غضبهم الشديد من الأخطاء المسجلة التي صاحبت عملية تسوية وضعية تلك الأراضي، خاصة أن اللجنة الولائية لم تدرج غرفة الفلاحة ضمن فريق عملها، وهي التي تملك ملفا قاعديا عن مختلف الحالات الخاصة بهذه الأراضي. علما أن جميع أولئك الفلاحين المعنيين بحالة الأراضي المتنازع عنها كانوا يستغلون تلك الأراضي دون وثائق.

فمثلا عندما أراد صاحب إحدى الأراضي كراء أرضه لشخص آخر لاستغلالها لمدة سنة، سجلت اللجنة هذه الأرض على أنها لصاحبها المستغل حاليا، وليس لمن خدمها لسنوات كثيرة.

وذكر رئيس غرفة الفلاحة، عمار سعدي، أن ولاية عنابة تأتي في مقدمة الولايات التي شرع بها في تسوية مشكلة أراضي العرش، المتواجدة بكثرة في بلديتي العلمة والشرفة بدائرة عين الباردة، حيث أمر والي الولاية بالإسراع في تسوية الأراضي غير المتنازع عنها في البداية، ثم الشروع في تسوية الأراضي المتنازع عنها، مؤكدا أن إدراج الغرفة، مؤخرا، في عمل اللجنة الولائية من شأنه أن يعطي لكل ذي حق حقه.

رفض 1800 ملف لعدم مطابقتها لشروط المنشور الوزاري المشترك

من جهتها، أكدت مديرة المصالح الفلاحية أن 2668 ملفا أودعوا على مستوى الجهات المسؤولة التابعة لمديرية الفلاحة، 50 بالمائة من هذه الملفات متواجدة على مستوى بلدية العلمة بدائرة عين الباردة بتعداد 1239 ملفا، مضيفة أن كل الملفات تمت معاينتها من قبل لجان البلديات والدوائر، وتمت دراستها على مستوى اللجنة الولائية التي يرأسها الأمين العام للولاية.

وذكرت المسؤولة ذاتها أن 1800 ملف رفضوا لعدم مطابقتها للشروط القانونية التي جاء بها المنشور الوزاري المشترك رقم 02 المؤرخ في أول جانفي 2025، أغلبهم متواجدون في القطاع الغابي، وداخل المحيط العمراني، وأيضا الأراضي غير المستغلة الكائنة داخل المستثمرات الفلاحية وداخل محيط الاستصلاح ببحيرة فتزارة، ناهيك عن أراضي أخرى هي محل نزاعات.

وأضافت المديرة أنه رغم ذلك قدمت الإدارة تسهيلات لأصحاب الأراضي المتنازع عليها، لتمكين هؤلاء الفلاحين من اقتناء المدخلات الفلاحية من أسمدة وبذور، وحاليا فالإدارة في مرحلة دراسة الطعون.

وكان والي عنابة قد أمر في لقائه الخاص بتطهير العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة، في مختلف الصيغ، بالإسراع في عملية دراسة ملفات مطابقة الأراضي الفلاحية، وفقا لما جاء به القرار الوزاري المشترك الموحد الذي يحدد كيفية وآجال مطابقة الأراضي التي تم استصلاحها عبر تكثيف أعمال اللجنة الولائية، ولجان الدوائر وحصر الملفات المرفوضة مع إيجاد صيغة قانونية للتسوية.

كما دعا الفلاحين إلى الانخراط في عمليات تطهير العقار الفلاحي تبعا للمسعى العام للدولة قبل نهاية السنة الجارية، وطالب الجهات المسؤولة مباشرة على هذه الوضعيات، ومنها مديرية المصالح الفلاحية، بتسهيل كافة الإجراءات لفائدة الفلاحين.

وجاء المنشور الوزاري رقم 02 المؤرخ في أول جوان 2025 المتعلق بتطهير العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة، في إطار مختلف صيغ المنح والاستغلال، لوضع تدابير من شأنها حل المشاكل التي يعرفها العقار الفلاحي، خاصة بالنسبة للأراضي التي هي محل نزاعات قضائية.

دخول نظام الدفع الإلكتروني للفلاحين الخدمة الفعلية

إلى جانب ذلك، وضمن الإصلاحات وتقنين عمل الفلاحين، انطلاقا من تسوية وضعية العقار الفلاحي، يشهد القطاع تغييرات عميقة، من ذلك ما قامت به تعاونية الحبوب والبقول الجافة لتسهيل آليات تسديد الفلاحين لمستحقاتهم المالية، لتأجير العتاد واقتناء المستلزمات الزراعية.

وقد أقدمت التعاونية، تزامنا مع انطلاق الموسم الجديد لحملة الحرث والبذر، على تعزيز الرقمنة بالقطاع، من خلال توفير مجموعة من أجهزة الدفع الإلكتروني، مع تسخير عمال ميدانيين لتمكين الفلاحين من إجراء العمليات المالية المتعلقة بتأجير آلات الحرث والحصاد، وشراء مستلزمات الزراعة كالبذور والأسمدة عن طريق التحويل الإلكتروني للمبالغ المالية المراد دفعها من حساباتهم البريدية والبنكية دون الحاجة إلى التنقل للتعاونية.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 06

سيدي بلعباس:

تسليم أكثر من 60 مقررا لاستصلاح الأراضي الفلاحية بدائرة مرحوم

تم بدائرة مرحوم، الواقعة بجنوب ولاية سيدي بلعباس، تسليم 63 مقررا لاستصلاح الأراضي الفلاحية لفائدة المستثمرين المسجلين عبر المنصة الرقمية، حسبما علم أمس، لدى مصالح الولاية.

وأوضحت خلية الإعلام والاتصال أن هذه العملية، التي أشرف عليها أمس والي الولاية كمال حاجي خلال زيارته التفقدية لبلديات دائرة مرحوم، تندرج في إطار برنامج لإنشاء أقطاب فلاحية مدمجة يمتد على مساحة تقدر بـ 17 ألف هكتار بكل من بلديتي مرحوم وبئر الحمام.

وذكر الوالي بالمناسبة بدعم الدولة المتواصل للاستثمار الفلاحي، مؤكدا حرص السلطات على تسهيل إجراءات الاستصلاح الزراعي.

وشملت زيارة الوالي أيضا معاينة عدد من المشاريع الميدانية قيد الإنجاز بجنوب الولاية، من بينها مشروع ربط بئر عميق بالكهرباء ببلدية مرحوم. وقد وقف المسؤول التنفيذي على إعادة بعث أشغال ربط البئر العميق بمنطقة المصابيح بالكهرباء بهدف تعزيز تزويد الفلاحين بالمياه.

كما تابع الوالي تقدم أشغال استصلاح المحيطات الفلاحية المدرجة ضمن البرنامج الولائي الرامي إلى دعم القدرات الإنتاجية على مساحة إجمالية تصل إلى 17 ألف هكتار، إضافة إلى معاينة مشروع إنجاز خزان مائي بسعة 500 متر مكعب ببلدية سيدي شعيب، والذي ينتظر أن يساهم في تحسين التخزين ورفع مدة التزويد بالمياه.

وخلال مختلف محطات الزيارة، استمع الوالي لانشغالات المواطنين، مؤكدا مواصلة المتابعة الميدانية لمشاريع التنمية المحلية، وفقا لما أشير إليه.

(وأج)

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forests and rural development

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 24

محافظة الغابات
لولاية جيجل

إحباط عدة محاولات سرية لاستغلال الثروة الغابية

نفذت محافظة الغابات لولاية جيجل، خلال الأيام الأخيرة، عدة عمليات ميدانية ناجحة، أسفرت عن إحباط محاولات متكررة لاستغلال الثروة الغابية بطرق غير قانونية، في إطار جهودها المستمرة لحماية الممتلكات الغابية ومكافحة مختلف أشكال التعدي على الموارد الطبيعية.

ففي عملية نوعية، مساء أمس، حجزت فرقة إقليم الغابات بالشقفة، ما يقارب 3 «ستار» من مادة الفلين، كانت موجهة للاستغلال غير الشرعي وذلك بمقطع تاروبية بغابة الدولة بني إيدر التابعة لمقاطعة الطاهير، إثر معلومات دقيقة استقبلتها المصالح المعنية حوالي الساعة 22:30 ليلاً.

وفي تدخل آخر، أوقفت عناصر الفرقة المتنقلة للغابات بمقاطعة العنصر، نشاطاً غير قانوني لقطع الفلين بغابة الدولة أولاد بوفاهة، مقطع كدية الزيامش، حيث حجزت نحو 3.5 قناطير من الفلين الإنتاجي، مع فتح تحقيق لتحديد هويات المتورطين.

كما كشفت دورية مراقبة مشتركة بين أعوان إقليم الميلية وإقليم مشاط، عن ثلاث مرادم للتفحيم العشوائي، بمنطقتي بوحرب وتيزغبان، ليتم تخريبها فوراً وفتح تحقيق لمعرفة الفاعلين. وفي عملية ليلية أخرى، حجز أعوان إقليم الغابات بالشقفة، كمية تُقدر بـ 2 ستار من مادة الفلين، من غابة الدولة جبل القلة، حيث تم تحويل الملف إلى الجهات القضائية المختصة.

وأكدت محافظة الغابات لولاية جيجل، أن هذه التدخلات تأتي ضمن استراتيجية مستمرة لردع المخالفين ومكافحة جميع أشكال الاستغلال غير القانوني للموارد الغابية، داعية المواطنين للتعاون والإبلاغ عن أي نشاط مشبوه عبر الرقم الأخضر. ك.طويل

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Marine fishing and fishery products

النصر ANNASR
يومية كل القراء
الصفحة: 12

الخبيرة في التنمية المستدامة صليحة زردوم

إدخال أسماك "الصندر" للبحيرة المحمية خرق بيئي

تؤكد الخبيرة في البيئة والتنمية المستدامة، صليحة زردوم، أن أغنى المناطق الرطبة بولاية الطارف، من حيث النظم البيئية تواجه تهديدات خطيرة منها تحديات التغيرات المناخية، والجفاف، والتلوث الناتج عن أنشطة غير ملائمة منها الصيد الجائر، الزحف العمراني، واستنزاف الموارد المائية، واحتمالات صب مياه الصرف الصحي، ناهيك عن إدخال نوع من سمك " الصندر المفترس"، إلى بحيرة أوبيرة المحمية، وهو سلوك وصفته بأنه خرق بيئي قد يتسبب بمشكلة حقيقية.

وقالت الخبيرة، إن بعض الجمعيات المحلية قد نددت بإدخال بعض الأنواع من الأسماك المفترسة، التي تشكل خطرا على التنوع البيولوجي المحلي وفق منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.

وحسبها، فإنه إن صح هذا الادعاء، فإنه يتعين على الجهات المختصة فتح تحقيق عاجل ومعاقبة المسؤولين عنه، لأن قانون البيئة من أجل التنمية المستدامة 11/03 يعاقب على هذا الفعل بسنة إلى 3 سنوات حبسا نافذا وغرامة مالية من 50 مليونا إلى 300 مليون سنتيم، وهي عقوبات تمس كل شخص يتسبب في تدهور المجالات المحمية عن طريق صرف أو صب، أو رمي، أو وضع مواد تؤدي إلى تغيير خصائص المنطقة.

وترى زردوم، أن كل هذه العوامل أثرت سلبا وتسببت في تراجع التنوع البيولوجي، واختلال التوازن البيئي لأماكن أعشاش الطيور وموائلها داعية إلى تنظيم معاينات ميدانية وإعداد تقارير تفتيشية بيئية حيادية تؤكد أن تدهور البحيرة ناتج عن إدخال هذا السمك، أو احتمال وجود ملوثات أخرى.

مضيفة أنه لابد من متابعة الوضع للوقوف على صحة هذه الممارسات التي تشكل خرقا إيكولوجيا بمنطقة مصنفة ضمن اتفاقية "رامسار". ومشددة على ضرورة تطبيق إجراءات المراقبة الدورية و إشراك الجمعيات والنشطاء في السلطة الوصية فيما يتعلق بجريمة بيئية من هذا النوع.

ورجحت، أن يكون إدخال سمك الصندر، تم على خلفية تحسين الصيد في المنطقة، إلا أنه أثر على الحياة في البحيرة وتسبب في انقراض بعض الكائنات وألحق أضرارا.

مؤكدة أن الوضع ينذر باحتمال فشل تسيير منطقة محمية دوليا خاصة إذا كان إدخال هذا النوع مقصودا بسبب اقتصادي أو نتيجة إهمال، ما تسبب في خلل بيئي بالبحيرة، وهو ما يستوجب التحقيق والمساءلة، داعية من جهة ثانية، إلى ضرورة إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام وإشراك كافة المصالح المعنية في حل المشكلة. للتذكير، فإن بحيرة أوبيرة تتمتع بحماية مضاعفة بموجب اتفاقية "رامسار" للمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية التي صادقت عليها الجزائر سنة 1982، والتي تفرض على الدول المتعاقدة الحفاظ على الخصائص الطبيعية للمناطق الرطبة، بما فيها المياه، التربة، النباتات، والحياة البرية، ومنع أي تدخل بشري يؤدي إلى تغيرات بيئية جوهرية أو تدهور النظام البيئي.

كما تلزم الاتفاقية باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للحفاظ على الطابع البيئي للمناطق الرطبة، وإنشاء احتياطات طبيعية في هذه المناطق، وتشجيع البحث وتقوية قدرات المستخدمين الأكفاء في دراستها وتسييرها وحراستها، وإبلاغ الأمانة الدولية فورا بأي تغير ينتج عن التلوث أو التدخل البشري.

إيمان زياري